

**منهج ابن المرتضى (ت: ٨٤٠هـ) في دراسة**

**الفرق عرض ودراسة**

□

□ **د. عبد الحميد أحمد مرشد حمود**

□ **الأستاذ المشارك بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة**

□ **كلية الشريعة وأصول الدين**

□ **جامعة الملك خالد أبها**

يحتوي البحث الموسوم بـ [منهج أحمد بن يحيى المرتضى (ت: ٨٤٠هـ) في دراسة الفرق، عرض ودراسة]. على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، تناول التمهيد تعريفاً موجزاً بأبن المرتضى، وبتراثه وعصره، ومذهبه الفقهي والعقدي. تحدث المبحث الأول عن منهجه في تقسيم الفرق، وموقفه من حديث الافتراق، ومنهجه في تقسيم أصول الفرق وفروعها، ومنهجه في عرض نشأتها، وأوائل مقالاتها، ثم تطرق المبحث الثاني لمصادره في دراسة الفرق، ومنهجه في العرض والنقد. وقف المبحث الثالث على العوامل المؤثرة في منهجه، وتقييم منهجه، وختم بالنتائج والتوصيات والفهارس.

### أبرز نتائج البحث:

- ١) يعتقد صحة حديث الافتراق مع بعض المآخذ التي لم يصرح بها.
  - ٢) قسم أصول الفرق إلى ثمانية: الخوارج، والروافض، والمعتزلة، والمرجئة، والمجبرة، والباطنية، والزيدية، وفرق غير مشهورة.
  - ٣) أخطأ في اعتباره الزيدية هي الفرقة الناجية، وتحامل في عرض الأدلة على ذلك.
  - ٤) اضطرب منهجه في تقسيم فرقتي المرجئة والمجبرة، وداخل بينهما، وأدخل فيهما ما ليس منهما.
  - ٥) اعتمد في مصادره على كل من: أبي القاسم البلخي، والحاكم الجشمي، والقاضي عبد الجبار، والشهرستاني، ويحيى بن حمزة.
  - ٦) اعتمد منهجه على: الدليل العقلي، والمنهج الأفلاطوني في الحوار والنقاش.
  - ٧) من المآخذ على منهجه: استدلاله بالعموميات على القضايا العقدية التفصيلية، ورده لأحاديث الآحاد؛ مع استشهاده بالأحاديث الضعيفة والموضوعة.
- ومن التوصيات: الاهتمام بالدراسات التي تعنى بأثر المذهب العقدي على ترجيحات العلماء؛ سواء في جانب الترجيحات الفقهية، أو التفسيرية، أو الأصولية، أو النحوية.

### Research summary

This research titled [Manhaj Ahmed bin Yahya Al-Murtaza (t: 840 Ah) In the study of factions, presentation and study] consists of Introduction and preamble and three sections. The introduction give biography about the life of Ibn Almortada, heritage and tenure. The first topic talked about his approach in the division of factions, and his position on the talk of parting, and his approach in the division of the assets of factions and their branches, and his approach in the presentation of its genesis, and the first articles, and then the second topic touched on its sources in the study of factions. The third topic focused on factors affecting his approach, conclusions, recommendations and indexes.

### Results

- 1- The validity of the hadith of separation with some defects that were not stated.
  - 2- He divided the origins of the sects into eight: the Kharijites, the Rawafid, the Mu'tazilah, the Murji'ah, the Mujbarh, the Batiniyyah, the Zaydi, and unpopular sects
  - 3- He erred in considering the Zaydis as the surviving group, and he was prejudiced in presenting the evidence for that.
  - 4- His method of dividing the Murji'ah and Al-Majbara divisions was disturbed, and he entered between them, and included in them what was not from them.
  - 5- He relied on: Abu al-Qasim al-Balkhi, al-Hakim al-Jashmi, al-Qadi Abd al-Jabbar, al-Shahristani, and Yahya ibn Hamza in his sources.
  - His method relied on: rational evidence, and the Platonic method in dialogue and discussion.
  - 7- Among the drawbacks to his approach: his inference of generalities to detailed creedal issues, and his refutation of single hadiths; With his martyrdom weak and subject hadiths.
- Among the recommendations: paying attention to studies that deal with the impact of the creedal doctrine on scholars' preferences; Whether in the aspect of jurisprudence, or interpretation, or fundamentalism, or grammar.

### المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، وعلى صحابته الغر المحجلين، وعلى التابعين لهم، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد: فإن دراسة مناهج العلماء والتعرف على مصادره، ومواردهم العلمية، ومشاربهم العقدية التي على ضوئها تناولوا

الفرق الإسلامية بالدراسة، والعقائد بالتقرير والنقد، والآراء بالحجاج، كل ذلك من الأهمية بمكان؛ لما شكل من إضافة علمية في تخصص علم العقيدة عموماً وعلم الفرق على وجه الخصوص. وفي هذا البحث نتناول منهج أحد علماء الفرق بالدراسة والتحليل، تحت عنوان: [منهج أحمد بن يحيى المرتضى (ت: ٨٤٠هـ) في دراسة الفرق عرض ودراسة] وسوف أسعى جاهداً إلى عرض منهجه ملتزماً بضوابط البحث العلمي، والأمانة العلمية، والتجرد في النقاش سائلاً الله العلي القدير أن يرزقني الإخلاص والتوفيق والسداد. والحمد لله رب العالمين.

### أهمية الموضوع:

تكمُن أهمية الموضوع في الآتي:

- ١) المكانة العلمية التي حظي بها أحمد بن يحيى المرتضى (ت: ٨٤٠هـ) بين علماء الفرق.
- ٢) اعتماد كثير من الباحثين على كتب ابن المرتضى في دراسة الفرق، فكان من الأهمية بمكان ضرورة التعرف على منهجه بالدراسة.
- ٣) أهمية الدراسات التي تعنى بمناهج العلماء وتناولها بالعرض والتحليل.

### أسباب اختيار الموضوع:

بالإضافة إلى ما ذكر في المقدمة وفي أهمية الموضوع، كان من أسباب اختيار العنوان ما يأتي:

- ١) عدم وجود دراسات سابقة بحسب علم الباحث - تناولت منهج ابن المرتضى في دراسة الفرق.
- ٢) اعتماد كثير من الباحثين على ترجيحات واختيارات ابن المرتضى وتقريراته في علم الفرق؛ رغم وجود بعض المآخذ العقدية التي ينبغي التنبه عليها من خلال دراسة منهجه.
- ٣) الدراسات التي كتبت عن ابن المرتضى غالبها لم يكن محايداً؛ بل نحت باتجاه قبول آرائه كمسلمات؛ كونها نابعة من أبناء مذهبه أو متعاطفين.

### الدراسات السابقة:

بحسب علمي لم أقف على بحث يحمل هذا العنوان، ولم تخلُ المكتبة العلمية من دراسات عن أحمد بن يحيى المرتضى، لكنها تناولت شخصيته من زوايا مختلفة، ومنها:

- ١) الإمام أحمد بن يحيى المرتضى وآراؤه الكلامية، لمحمد محمد الحاج حسن (رسالة دكتوراه) تناولت بالدارسة آراء ابن المرتضى الكلامية في أصول الدين، ولم تتطرق إلى منهجه في دراسة الفرق.
- ٢) أحمد بن يحيى بن المرتضى الزيدي المعتزلي في رسالة علمية أصولية، لأحمد بن علي المأخذي، تناولت شخصيته في علم أصول الفقه ولم تتطرق إلى منهجه في دراسة الفرق. ولا شك أن الباحث سيستفيد من كل جهد مبذول، تناول شخصيته بالدراسة. إلا أن الجديد الذي سيقدمه هذا البحث هو: عرض منهجه في دراسة الفرق، كما سيقدم رؤية نقدية لمنهجه لم تتطرق لها الدراسات السابقة.

### منهج البحث وخطواته:

سيعتمد البحث بدرجة رئيسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع المادة العلمية المتعلقة بالمنهج، والمصادر، ثم ساستفيد من المنهج الاستقرائي في تتبع جزئيات ذلك المنهج وربطها ببعضها وصولاً إلى المنهج الاستنباطي الذي سأستخدمه في تقرير ملامح منهجه، ومصادره التي اعتمد عليها، والعوامل المؤثرة على ذلك المنهج، ولن أستعني عن المنهج النقدي في تقييم منهجه بما له وما عليه، وفق ضوابط البحث العلمي المتعارف عليها.

### خطوات البحث:

- ١) عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها في صلب البحث بذكر اسم السورة، ورقم الآية بين معكوفين، على هذا النمط: [البقرة: ٢٠٠].
- ٢) تخريج الأحاديث الواردة في صلب البحث، فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت به، وإن كان خارجهما خرجته من مظانه، ثم نقلت كلام أهل الاختصاص في درجته والحكم عليه.
- ٣) نقل كلام ابن المرتضى من كتبه مع الإحالة عليها من دون واسطة.
- ٤) الترجمة للأعلام الذين لهم علاقة مباشرة بموضوع البحث.
- ٥) التعريف بالكلمات الغريبة إن وجدت.
- ٦) تنذيل البحث بفهرسين الأول للمراجع والمصادر، والثاني للموضوعات.

تحتوي خطة البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث، وخاتمة، وتوصيات وفهارس، وفق التقسيم الآتي:  
المقدمة: وتحتوي على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات، ومنهج البحث وخطواته السابقة.

التمهيد ويحتوي على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بابن المرتضى.

المطلب الثاني: تراثه وعصره.

المطلب الثالث: مذهبه الفقهي والعقدي.

المبحث الأول: منهج ابن المرتضى في تقسيم الفرق، وعرض نشأتها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف ابن المرتضى من حديث الافتراق، ومنهجه في تقسيم الفرق.

المطلب الثاني: منهج ابن المرتضى في عرض نشأة الفرق.

المبحث الثاني: مصادر ابن المرتضى في دراسة الفرق، ومنهجه في عرض عقائدها والرد على المخالف، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مصادره في دراسة الفرق.

المطلب الثاني: منهجه في عرض عقائد الفرق.

المطلب الثالث: منهجه في الرد على المخالف.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في منهجه، وتقييمه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في منهجه.

المطلب الثاني: تقييم منهجه.

الخاتمة: وتحتوي على أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس: وتحتوي على فهرس المراجع والمصادر، وفهرس الموضوعات.

المطلب الأول: التعريف بابن المرتضى:

هو: الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى بن مفضل بن منصور بن مفضل بن حجاج بن علي بن يحيى بن القاسم بن يوسف الداعي بن يحيى المنصور بن أحمد الناصر بن يحيى الهادي بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، ولد عام (٧٧٥هـ)، وكان قيامه ٧٩٣هـ، وعمره ثمانية عشر عاماً<sup>(١)</sup>، ووفاته عام ٨٤٠هـ<sup>(٢)</sup>. بايعه الناس عند موت الإمام الناصر صلاح الدين عام ٧٩٣ هـ، بمدينة صنعاء، وتعارضت بيعته مع بيعة عقدت للإمام المنصور علي بن صلاح الدين، ووقعت بينهما حرب، ثم سجن بقصر صنعاء من سنة ٧٩٤ إلى سنة ٨٠١هـ<sup>(٣)</sup> وفي الحبس صنف كتاب الأزهار ثم خرج من سجنه، ثم تلاشى الأمر، وتشبث الناس عن نصرته، فأراح قلبه عن التعلق بهذا الأمر، وعكف على التصنيف وأكب على العلم<sup>(٤)</sup> وكان تركه للدعوة إلى إمامة نفسه عام ٨٣٨هـ<sup>(٥)</sup>، حتى توفي بالطاعون الكبير الذي مات منه كثير من الأعيان عام ٨٤٠ هـ، وقبره ببلدة ظفير في حجة<sup>(٦)</sup>.

المطلب الثاني: تراثه وعصره.

أولاً: العلوم التي حازها: عرف ابن المرتضى بشغفه العلمي منذ صغره، كما عرف بتنوع مصادره المعرفية، ومشاركه العلمية، وقد حاز أكثر من علم في سن مبكرة، فمن العلوم التي حازها:

(١) علم العربية: حيث لبث في قراءة النحو والتصريف والمعاني والبيان قدر سبع سنين، وبرع في هذه العلوم الثلاثة، وفاق غيره من أبناء زمانه.

(٢) علم الكلام: درسه على أخيه الهادي، وعلى القاضي يحيى بن محمد المذحجي، فسمع على الآخر الخلاصة، وحفظ الغياضة ثم شرح الأصول للسيد مانكديم.

(٣) علم اللطيف: فقرأ تذكرة ابن مئويه على القاضي المذكور مرة، ثم على القاضي علي بن عبد الله بن أبي الخير مرة أخرى، ثم قرأ عليه المحيط والمعتمد لأبي الحسين البصري، ومنتهى السؤل.

(٤) السيرة النبوية: درسها على الفقيه علي بن صالح.

٥) التفسير والفقهاء: أخذ على ابن النساخ كتاب الكشاف، وعلى أخيه الهادي علم الفقه، وقرأ غير ذلك وتبحر في العلوم واشتهر فضله وبعد صيته<sup>(٧)</sup>.

ثانياً: مصنفاً: صنّف ابن المرتضى عدة مصنفات في علوم متنوعة، ومن أبرز ما صنّفه:

- ١) الملل والنحل: على مذهب الزيدية، وذكر فيه أن الفرقة الناجية هي الزيدية<sup>(٨)</sup>.
- ٢) العقائد في العقائد: وشرحها الدرر الفرائد في تصحيح العقائد على مذهب الزيدية، وفيه تدقيقات غريبة، ذكر فيه أقوال الفرق، وناقشها<sup>(٩)</sup>.
- ٣) نكت الفرائد في معرفة الملك الواحد.
- ٤) رياضة الأفهام في لطيف الكلام، وشرحها دماغ الأوهام.
- ٥) الفصول في معاني جوهرة الأصول.
- ٦) معيار العقول، وشرحه منهاج الوصول.
- ٧) الكوكب الزاهر شرح مقدمة طاهر.
- ٨) الشافية شرح الكافية.
- ٩) المكلل بفرائد معاني المفصل.
- ١٠) تاج علوم الأدب في قانون كلام العرب.
- ١١) الأزهار وشرحه الغيث المردار في أربعة مجلدات.
- ١٢) البحر الزخار في مجلدين.
- ١٣) الأنوار في الآثار الناصة على مسائل الأزهار.
- ١٤) القمر النوار في الرد على المرخصين في الملاهي والمزمار.

وقد انتفع الناس بمصنفاته؛ لا سيما الفقهية منها؛ فإن عمدة زيدية اليمن على الأزهار، وشرحه الغيث المردار، والبحر الزخار<sup>(١٠)</sup>.

وبالنظر إلى عناوين مصنّفاته نلاحظ الآتي:

أولاً: تنوع العلوم؛ حيث كتب في أكثر من فن، وصنف في أكثر من علم.

ثانياً: ظهور ملامح مذهبه الفقهي والعقدي من خلال عناوين مصنّفاته.

ثالثاً: ظهور مسلكه الكلامي من خلال تلك العناوين.

رابعاً: تعتبر مصنّفاته؛ خاصة الفقهية منها عمدة مذهب الزيدية؛ رغم عدم اعتراف أغلبية أهل عصره بإمامته.

ثالثاً: عصره:

مما يميز العصر الذي ظهر فيه ابن المرتضى: شدة الصراع بين الدولة الرسولية وبين أئمة الزيدية، وكذلك الصراع بين الأئمة الزيدية أنفسهم. فمنذ ولادته وحتى وفاته حكم الدولة الرسولية ستة من الملوك بدؤوا ب: الأفضل العباس بن المجاهد علي، والذي حكم ما بين ٧٦٤هـ - ٧٧٨هـ، ثم الأشرف إسماعيل الأول بن الأفضل عباس، والذي حكم ما بين عام ٧٧٨هـ - ٨٠٣هـ، ثم الناصر أحمد بن الأشرف إسماعيل، ما بين عام ٨٠٣هـ - ٨٢٧هـ، ثم المنصور عبد الله بن المنصور أحمد ٨٢٧هـ - ٨٣٠هـ، ثم الأشرف إسماعيل الثاني ٨٣٠هـ - ٨٣١هـ، ثم الطاهر يحيى بن الأشرف ٨٣١هـ - ٨٤٢هـ<sup>(١١)</sup>. في حين حكم الدولة الزيدية في عصره ثلاثة حكام هم: بعد وفاة خاله المهدي علي بن محمد بن علي عام ٧٧٣هـ<sup>(١٢)</sup> تولى الحكم ولده صلاح الدين محمد بن علي من عام ٧٧٧هـ - ٧٩٣هـ، ثم حصل الصراع بين المرتضى والمنصور علي بن صلاح عام ٧٩٣هـ، واستتب الحكم للأخير بعد حروب وصلاح، واستمر في الحكم حتى عام ٨٤٠هـ؛ وهو تاريخ وفاة ابن المرتضى<sup>(١٣)</sup>. وبين هاتين القوتين المتصارعتين كانت الباطنية بزعماء الداعي ابن الأنف على خلاف مع علي بن صلاح<sup>(١٤)</sup>، وتأرجحت الباطنية بالرسوليين وبالزيدية بحسب المصالح السياسية، والمادية، وظروف الحرب. وقد شاب هذه الحقبة الضعف والاضطراب عند الدولتين؛ حيث سيطرت البطانة على الخلفاء، وظهر الصراع بين الرسوليين أنفسهم كما ظهر بين أئمة الزيدية، بالإضافة إلى الحروب التي كانت تنتشب بين الدولتين بين الحين والآخر<sup>(١٥)</sup>. أما من الناحية العلمية فقد عاصر ابن المرتضى نخبة من العلماء أبرزهم: ابن الوزير (ت: ٨٤٠هـ)؛ الذي وقف مؤيداً لخصمه علي بن صلاح<sup>(١٦)</sup> ناقداً له في كثير من آرائه الفقهية والعقديّة؛ وتذكر كتب التراجم أن ابن الوزير زار ابن المرتضى إلى مدينة تلا، وسأله في خمس وعشرين مسألة في الإمامة فلم يرد له جواباً<sup>(١٧)</sup>. وقد حاولت جاهداً البحث عن هذه المسائل فلم

أجد لها تقصيلاً؛ ولعلَّ غياب تلك المسائل مما عمدت الزيدية لإخفائه وتغييب ذكره. كما عاصر ابن المقرئ (ت: ٨٣٧هـ)، ومجد الدين الفيروز آبادي (ت: ٨١٧هـ)، وغيرهم. كما شاعت في عصره المدارس العلمية؛ خاصة تلك التي كانت تحت سلطان الدولة الرسولية في كل من: زبيد، وتعز، وغيرهما من المدن، فكانت مدارس الرسوليين تعنى بتدريس المذهب الشافعي، بالإضافة إلى المذهب الحنفي، فيما اهتمت مدارس الزيدية بتدريس المذهب الزيدي، والعقيدة المعتزلية<sup>(١٨)</sup>. والخلاصة أن ابن المرتضى عاش في عصر شابه الاضطراب والصراع السياسي، وتسلط على سدة الحكم عند الزيدية من لم تكتمل عنده شروطها، وهذا ما قلص من نفوذه أثناء الصراع على الإمامة مع خصمه علي بن صلاح. كما عاصر كوكبة من العلماء في المذهبين الشافعي والزيدي، في حقبة شابها الصراع الفقهي، والخلاف العقدي، الذي تنوعت مدارسه، وتعددت مشاريعه.

### المطلب الثالث: مذهب الفقهي والعقدي:

ينتمي ابن المرتضى فقيهاً إلى المذهب الزيدي الذي أخذ من آباءه وأجداده؛ بل إن مؤلفاته تعتبر عمدة في فقه الزيدية؛ خاصة كتاب (متن الأزهار في فقه الأئمة الأطهار) الذي ألفه في السجن، وشرحه في كتابه: (الغيث المدرار)، وهو على مذهب الإمام الهادي يحيى بن الحسين الرسي (ت: ٢٩٨هـ) - مؤسس المذهب الزيدي في اليمن - واعتمده الزيدية في العبادات والمعاملات، وقد نقده الإمام الشوكاني بكتاب أسماه: (الليل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار)، وتصدر للرد على الإمام الشوكاني أحد متعصبي الزيدية، ويقال له: ابن حريوة السماوي (ت: ١٢٤١هـ)<sup>(١٩)</sup> في كتاب أسماه: (الغطمم الزخار المطهر لرياض الأزهار من نجاسة السيل الجرار)؛ و خلاصة ما أخذه فيه: أن الإمام الشوكاني قد أكثر النقد لكتاب الأزهار، وانتقد آراء أئمة الزيدية في كثير من المسائل؛ رغم التزام الإمام الشوكاني في مقدمة كتابه بأن يكون حكماً بين المرتضى وبين سائر أئمة المذاهب، وبين أئمة المذاهب أنفسهم عند وجود الخلاف؛ نابذاً للتعصب للشيخ والمذهب، باحثاً عن الحق متجرداً له. سار ابن المرتضى في اختياراته الفقهية سيرة الإمام الهادي الرسي، معتمداً على مرويات سلفه من أئمة الزيدية التي شابها الضعف، والإرسال، والانتقاع، ولم يعتبر الأدلة المروية عن أئمة أهل السنة في الاستدلال والاستنباط كما فعل الأئمة الأربعة<sup>(٢٠)</sup>؛ بل إنه شكك في الصحيحين، كما أورد ذلك في كتابه: (منهاج الوصول إلى معيار العقول)، ناقلاً عن الهادي يحيى بن الحسين في ذكر المخالف؛ حيث قال: "ولهم - أي أهل السنة - كتابان يعبرون عنهما بالصحيحين - يعني: صحيح البخاري وصحيح مسلم - ثم قال: وإن بينهما وبين الصحة لمسافات ومراحل، هذا معنى كلامه "وعقب المهدي على كلام الهادي بقوله: "ولعمري إنه - أي الهادي - على ورعه لا يقول ذلك عن وهمٍ وتخمين؛ بل عن علمٍ ويقين"<sup>(٢١)</sup>.

### ثانياً: مذهب العقدي:

من الناحية العقديّة جمع ابن المرتضى بين التشيع والاعتزال، فهو زيدي يرى أفضلية علي رضي الله عنه على سائر الصحابة الكرام بما فيهم الخلفاء الراشدين الثلاثة؛ أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم أجمعين، وقد ظهر ذلك جلياً عند حديثه عن العشرة المبشرين بالجنة، واعتبر أولهم وأفضلهم علي رضي الله عن الجميع<sup>(٢٢)</sup>. كما يعتقد ابن المرتضى فسق من قاتل علياً في الجمل وصفين، ويحكم بفسق معاوية رضي الله عنه ولا يكفره<sup>(٢٣)</sup>. أما الاعتزال فهو من رموز المعتزلة وقد تشرب الاعتزال في صغره، وأبرز من أخذ عنه الاعتزال: أخوه الهادي بن يحيى المرتضى الذي كان معتزلياً إلى منتهى أجله؛ حيث يقول بالأصول الخمسة للمعتزلة، ولا يخالفهم إلا فيما خالفت فيه الزيدية المعتزلة في بعض مسائل الإمامة المتفرعة عن أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر<sup>(٢٤)</sup>؛ وظهرت عقيدة ابن المرتضى الاعتزالية في كل مؤلفاته<sup>(٢٥)</sup>.

### المبحث الأول: منهج ابن المرتضى في تقسيم الفرق، وعرض نشأتها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف ابن المرتضى من حديث الافتراق، ومنهجه في تقسيم الفرق.

المطلب الثاني: منهج ابن المرتضى عرض نشأة الفرق.

#### المطلب الأول: موقف ابن المرتضى من حديث الافتراق، ومنهجه في تقسيم الفرق:

أولاً: موقف ابن المرتضى من حديث الافتراق:

يقول ابن المرتضى: "في الأثر عنه صلى الله عليه وسلم: «وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة» الخبر رواه عبد الله بن مسعود، وأنس، وعبد الله بن عباس، قال الإمام يحيى - يعني يحيى بن حمزة العلوي (ت: ٨٤٠هـ) -: وتلقته الأمة بالقبول، وسنبت أكثر هذه الفرق في أثناء هذه المقدمة، ثم انفصل عددها"<sup>(٢٦)</sup>. الملاحظ أن ابن المرتضى يصحح الحديث دون الخوض في تفاصيل إسناده، ويؤكد على الجانب العملي

من الحديث، وينقل عن يحيى بن حمزة أن الأمة قد تلتقت هذا الحديث بالقبول. لكنه في المقابل يقول عن الحديث عند تعداده لفرق المعتزلة: "والأقرب أن المعتزلة لا تزيد على هذه الثلاثة عشرة فوقى الثلاث والسبعون بالفرق التي مرت في قولنا: وفرق غير مشهورة، ومن لم تظهر هلكته منهم وفيت الثلاث والسبعون من غيرهم؛ من المجبرة، والروافض؛ تصحيحاً للخبر؛ وإن كان لنا عليه نظر" (٢٧). لكنه لم يبين في أي من كتبه ما هي مأخذه على الخبر؛ وهل هي من جهة الإسناد؟ أم من جهة المتن؟ أم من جهتهما معاً؟ والذي يتضح من خلال قراءة كتبه أنه عمل بالحديث؛ بل وتكلف في حصر الفرق وتسميتها؛ ليوافق بها العدد الوارد فيه، وكأن مأخذه على الحديث من جهة سنده لا منته؛ لأنه عمل بمقتضاه، وبالغ في حصر الفرق وعدّها، شأنه في ذلك شأن علماء الفرق الذين سلكوا هذا المسلك كالبغدادي في كتابه (الفرق بين الفرق)، والاسفراييني في كتابه (التبصير في الدين)، وعضد الدين الإيجي في كتابه (المواقف في علم الكلام)، وغيرهم ممن سار على هذا المنهج.

### ثانياً: منهجه في تقسيم الفرق:

نقل ابن المرتضى تقسيم أبي القاسم البلخي للفرق إلى ست فرق وهي: الشيعة والخوارج والمعتزلة، والمرجئة، والعامّة، والحشوية، ثم علق قائلاً: "أدخل -يعني البلخي- المجبرة في المرجئة؛ إذ هم جميعاً مرجئة، وغيره عدّها - يعني المجبرة - سابعة" (٢٨). ومساءلة حصر وتصنيف أصول الفرق ليست من المسائل المقطوع بها؛ لكنها تخضع للنظر والاجتهاد؛ كما قرره الشهرستاني في قوله: "لأصحاب المقالات طرقاتاً في تعديد الفرق الإسلامية؛ لا على قانون مستند إلى أصل ونص، ولا على قاعدة مخبرة عن الوجود" (٢٩). ولذلك اختلف علماء الفرق في حصر أصولها؛ فمنهم من عدّها أربع فرق (٣٠)، ومنهم من عدّها خمس فرق (٣١)، ومنهم من حصرها في ست فرق (٣٢)، ومنهم من عدّها سبعة (٣٣)، ومنهم من قسمها إلى ثمان فرق (٣٤)، ومنهم من أوصلها إلى عشر فرق (٣٥). حاول ابن المرتضى حصر الاثنتين والسبعين فرقة الواردة في الحديث، واعتمد في ذلك رأي يحيى بن حمزة العلوي (ت: ٨٧٤٠هـ)؛ لكنه حرص على حصر العدد الوارد في الحديث أكثر من حرصه على تعيين أصول الفرق. يقول ابن المرتضى: "فجملة الفرق التي أجملها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث وسبعون فرقة، قد ذكرنا أصلها في تفاصيل ما قدمناه، ونحن نستكملها الآن؛ قال الإمام ابن حمزة: ومصدق الحديث أن الروافض عشرون، والخوارج عشرون، والمعتزلة عشرون، والمرجئة ست، والمجبرة أربع، ثم الباطنية والحلولية، والثالثة والسبعون الزيدية، وهي الناجية إن شاء الله تعالى لما سيأتي" (٣٦).

قسم ابن المرتضى أصول الفرق، والفرق المتفرعة عنها على النحو الآتي:

#### الفرقة الأولى: الروافض، وقسمها إلى عشرين فرقة، وهي:

السبائية، والكاملية، والبيانية، والمغربية، والجناحية، والمنصورية، والخطابية، والغرابية، والذمية، والهشامية، والهشامية الأخرى (ويقصد بها الجواليقية)، والزيرية، اليونسية، والشيطانية، والرزامية، والمفوضة، والبدائية، والكيسانية، والناووسية، والمباركية (٣٧).

#### الفرقة الثانية: فرقة الخوارج:

حيث اعتبر أصولها تعود إلى خمس فرق، وهي: الأزارقة، والإباضية، والصفرية، والبهيسية، والنجدات (٣٨).

ثم قسمها إلى عشرين فرقة وهم: الأزارقة، والنجدات، والصفرية، والميمونية، والحزمية، والشعبية، والحازمية، والبياضية، والمعلومية، والمجهولية، والصلتية، والأخنسية، والشيبانية، والرشيديّة، والحفصية، والمكرمية، والعجاردة، والأباضية، واليزيدية، والبهيسية. ولم يذكر المحكمة الأولى في أصول فرق الخوارج؛ رغم حديثه عن رموزها في نفس الموضع. والملاحظ أنه وافق جمهور علماء الفرق من حيث تقسيم الخوارج إلى عشرين فرقة؛ ومن قسمها إلى هذا العدد: البغدادي (ت: ٤٢٩هـ) (٣٩) والاسفراييني (ت: ٤٧١هـ) (٤٠)، والإيجي (ت: ٧٥٦هـ) (٤١)، كما وافقهم في تسمية غالب الفرق؛ إلا أن بعضهم يدخل بعض الفرق في بعضها الآخر، وبعضهم يذكر الفرقة وما تفرع عنها.

#### الفرقة الثالثة: المعتزلة:

يرى ابن المرتضى أن المعتزلة تنقسم إلى ثلاثة عشر فرقة؛ خلافاً ليحيى بن حمزة والقاضي عبد الجبار وغيرهما ممن قسمها إلى عشرين فرقة. وقد أفرد لهم باباً مستقلاً استقاه من كتاب القاضي عبد الجبار المعتزلي، وقسمهم تبعاً للحاكم الجشمي (٤٢) وأبي القاسم البلخي إلى ثلاثة عشر فرقة؛ خلافاً ليحيى بن حمزة الذي قسمها إلى عشرين فرقة وهم: الغيلانية، والواصلية، والجعفرية، والبصرية، والأخشيدية، واليلوية، والبهشمية، وأصحاب النظام، وأصحاب معمر، وأصحاب الفوطي، وأصحاب بشر بن المعتمر، وأصحاب ثمامة بن أشرس، وأصحاب الجاحظ (٤٣). ولما استدرك على يحيى بن حمزة تقسيمه المعتزلة إلى عشرين فرقة، وأكمل السبع - التي لم يعتبرها في فرق المعتزلة، أو اعتبر دخولها في فرق معتزلية أخرى - بسبع فرق أخرى تحت مسمى فرق غير مشهورة (٤٤).

يقول ابن المرتضى: "والأقرب أن المعتزلة لا تزيد على الثلاث عشرة، فتوفا الثلاث والسبعون بالسبع الفرق التي مرت في قولنا: وفرق غير مشهورة، ومن لم تظهر هلكته منهم وفيت الثلاث والسبعون من غيرهم؛ من المجبرة، والروافض؛ تصديقاً للخبر؛ وإن كان لنا عليه نظر" (٤٥).

الفرقة الرابعة: المرجئة:

أما المرجئة فقد قسمها إلى ست فرق ذكرها يحيى بن حمزة بأوصافها من غير أسماء، واستدرك عليه ابن المرتضى قائلاً: ولم يذكر أعيانهم.

الفرقة الخامسة: المجبرة: عند حديثه عن المجبرة، قسمها إلى ست فرق هي: الأشعرية، والنجارية، ومجسمة خراسان (الزعفرانية، والمستدركية، والكرامية)، والجهمية، والكلابية، والبكرية.

الفرقة السادسة: الباطنية: أما الباطنية فلم يتم بتقسيمها، واكتفى بتسميتهم بالقرامطة، مع بيان سبب تسميتها، وبيان مذهبها وأصله (٤٦). مع أن القرامطة هي إحدى طوائف الباطنية، فحصر الباطنية فيهم تخصيص من غير مخصص، كما أن الباطنية طوائف كثيرة، ومشارب شتى.

الفرقة السابعة: الحلوية: أما الحلوية فأشار إليها بإيجاز شديد، ولم يفصل فيها، ولا في فرقها وعقائدها؛ سوى ما ذكره من اعتقادهم حلول الله في بعض الصور (٤٧).

الفرقة الثامنة: الزيدية: حيث قسمها إلى جارودية وبُتْرية (٤٨)، ووصفها بالفرقة الناجية، وساق جملة من الأدلة العقلية والشرعية؛ لنصرة رأيه (٤٩). فرق أكمل بها العدد الوارد في الحديث: وعددها سبع فرق؛ اعتمدها بدلاً عن السبع التي لم يعدها من فرق المعتزلة، وهي: الأزلية، والبديعية، والصباحية، والزهرية، والسَّمعية، والوزير ساهية، والعثمانية (٥٠).

والخلاصة أنه قسم أصول الفرق إلى ثمانية أصول هي: الخوارج، وعددها عشرون فرقة، والروافض، وعددها عشرون فرقة، والمعتزلة، وعددها ثلاثة عشر فرقة، والمرجئة، وعددها ست فرق، والمجبرة وعددها ست فرق أيضاً، والباطنية، والزيدية، وفرق غير مشهورة، وعددها سبع فرق. وعند حصر أصول الفرق وفروعها؛ بحسب تقسيمه نجد أن العدد بلغ: خمسة وسبعين فرقة؛ خلافاً لمنهجه في التقسيم الذي تنبأه لموافقة العدد الوارد في الحديث. وهذا التقسيم من ابن المرتضى لأصول الفرق بهذه الصورة غير دقيق من الناحية العلمية؛ للأسباب الآتية:

أولاً: لأنه لا يشمل الفرق التي ظهرت عبر التاريخ، وستظهر في المستقبل، وهي خارج هذا التصنيف.

ثانياً: من خلال أصول الفرق وتقسيماتها نجد أن: العدد فاق الثلاثة والسبعين؛ حيث بلغ عدد الفرق المتفرعة من أصولها خمساً وسبعين فرقة؛ مما يدل على اضطراب المنهجية التي سار عليها.

ثالثاً: تقسيمه المرجئة إلى ست فرق دون ذكر أعيانها دليل على التكلف في استكمال العدد؛ لمطابقة النص.

رابعاً: استيفاء الثلاثة والسبعين ممن لم يبين حالهم من المجبرة والرافضة مجازفة في الحصر وتكلف في العدد.

خامساً: اعتبار الفرقة الزيدية هي الفرقة الناجية، ومن دان باعتقادهم من فرق المعتزلة، وغيرهم من القائلين بالعدل والتوحيد، فيه تحكم، وعصبية من غير دليل؛ لأن من الرافضة من قال بالعدل والتوحيد أيضاً، وقد جعلهم ابن المرتضى في عداد الفرق الهالكة، وهذا التناقض يدل على عدم صحة دعواه؛ إذ لا يسلم له كون الزيدية من الفرقة الناجية أصلاً، فكيف يسلم له بحصر الفرقة الناجية فيها.

ثالثاً: تاريخ ظهور الفرق عند ابن المرتضى:

أما عن التسلسل الزمني لظهور الخلاف العقدي ونشأة الفرق، فيرى ابن المرتضى أن أول خلاف عقدي حصل في الموقف من عثمان رضي الله عنه؛ حيث يرى أن الخلاف استقر عند من يرى إمامة علي رضي الله عنه بالنص، وقبله أشار إلى خلاف السقيفة، ثم تحدث بعده عن خلاف معاوية، واعتبره أعظم حادث، ثم يرى بعد ذلك الخلاف ظهور خلاف الخوارج بعد التحكيم، ثم ظهر في آخر عهد علي قول ابن سبأ؛ حيث يرى ابن المرتضى أن ابن سبأ أفرط في وصف علي رضي الله عنه، وانتقص من كبار الصحابة، فنفاه علي إلى الكوفة إلى أن مات علي، فرجع ابن سبأ بعد موت علي إلى الكوفة واستمال أهلها إلى القول بسبب الصحابة، فبقي ذلك القول في الروافض إلى الآن (٥١). وعند التحقيق فإن أول خلاف عقدي هو خلاف الخوارج، ثم جاء بعده خلاف الروافض، وذلك في آخر عهد الخلفاء الراشدين، ثم تلاه بقية الفرق. يقول شيخ الإسلام بن تيمية: "فإن البدع إنما يظهر منها أولاً فأول: الأخف، فالأخف، كما حدث في آخر عصر الخلفاء الراشدين بدعة الخوارج والشيعنة، ثم في آخر عصر الصحابة بدعة المرجئة والقدرية، ثم في آخر عصر التابعين بدعة الجهمية معطلة



الصفات<sup>(٥٢)</sup>. والذي يظهر من كلام ابن المرتضى: أنه يعتبر الخلاف في عثمان وخلاف السقيفة خلافاً عقدياً، وتتضح عقيدته في هذه المسألة أكثر عند حديثه عن خلاف معاوية وعلي رضي الله عنهما، وهو رأي مدفوع بباعث التشيع. يقول ابن المرتضى عن نشأة الفرق بعد أن استعرض البدايات: "ثم حدث رأي المجبرة من معاوية وملوك بني مروان، وعظمت به الفتنة، ثم نشأ القول بتكليف ما لا يطاق، أحدثه ضرير زنديق بواسط كان ثوبياً، ثم أخذ عنه يوسف السهمي، ثم فشا في الناس، فأما التشبيه: فسببه تصور العامة للصانع من دسيس من الملحدة، ووضع أخبار في ذلك، ثم حدث في المشبهة من زعم أن الله جسم؛ كهشام بن الحكم، وهشام الجواليقي، وجل الروافض؛ إلا من اختلط منهم بالمعتزلة؛ كأبي الأحوص، ثم حدث رأي الكرامية؛ قوم ينتسبون إلى ابن كرام، زعموا أن الله تعالى محلاً للحوادث، ثم حدث رأي المرجئة لأخبار وظواهر في القرآن، وميل الناس إلى الطمع؛ حتى قلَّ المتمسكون بالوعيد، ثم حدث إنكار خلق القرآن، مع القول بأنه السور المكتوبة، ثم حدث رأي الكلابية أن السور ليست كلام الله، وأن كلامه صفة له، ثم حدث قول الأشعري بأنه معنى قديم (قال أبو علي)، ثم حدث القول بالرؤية مع إنكار التشبيه، وكان يقال بهما حتى ظهر فساد التشبيه (قال أبو علي)، ومن الخلاف بعد الصدر الأول: الخلاف في المنزلة بين المنزلتين؛ فالخوارج كفرت الفاسق، وقوم زعموا أنه مؤمن، وقوم زعموه منافقاً لا يقاتل؛ بل أحدث الخلاف واصل بتسميته فاسقاً؛ إذ لا مخالف في فسقه<sup>(٥٣)</sup>. وعندما تحدث عن المجبرة زعم أنهم يسمون أنفسهم بالسنية، ويقصد بهم أهل السنة من خلال عرضه لعقائدهم، ثم جعل في عداد من سماهم المجبرة وجعل وصف السنية ينطبق عليهم جميعاً كلاً من: الضرارية والجهمية، والنجارية والكلابية، والأشعرية، والكرامية<sup>(٥٤)</sup>. وحكم في موطن آخر بأن الجبرية مرتدين، وأنهم سدوا على أنفسهم طريق المعرفة بالله؛ لقولهم بخلق الفعل<sup>(٥٥)</sup>. وعند حديثه عن الحشوية ذكر أنهم لا مذهب لهم منفرد، وأدخل فيهم الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، وداود بن محمد، والكرابيسي، وابن خزيمة<sup>(٥٦)</sup>. ثم عدَّ صنفاً آخر من الفرق سماهم أصحاب الجمل، الذين يعتقدون أن الحق جملة بدليل جُملي، ثم العامة الذين يعتقدون الحق جملة تقليدياً، ولا يخوضون في خلاف، ولا جدال، وسماهم الجمهور، أو العامة، ثم عد صنفاً أخيراً في الفرق، وهم: الفرق غير المشهورة، وعد منهم: الأزلية القائلين بأزلية الخلق مع الله، والبدعية، الذين زعموا أن الصلاة ثلاثية؛ ليس فيها ركعة، ولا ركعتان، ويجيزون الحج في كل السنة، ويأمرون الحائض بالصوم، وكذلك الصباحية القائلين بقدوم الخلق مع الله، ويخطئون أبا بكر في قتال أهل الردة، ويخطئون علياً في قتال معاوية، ومن الفرق غير المشهورة: الزهرية القائلين بالتشبيه والعدل، والسمعية القائلين أنه لا توبة للمقاتل عمداً، والوزير ساهية بخراسان، والعثمانية بسجستان<sup>(٥٧)</sup>.

**مما سبق نستطيع أن نستخلص منهج ابن المرتضى في نشأة الفرق وبداياتها:**

**أولاً:** يعتقد ابن المرتضى أن أول خلاف حصل بين المسلمين بعد النبي صلى الله عليه وسلم كان في سقيفة بني ساعدة؛ لكنه لم يوضح هل كان ذلك الخلاف خلافاً عقدياً أم خلافاً فقهيّاً؟. ومن خلال سياق النص يرى الباحث أن ابن المرتضى كان يعتقد أن ذلك الخلاف لم يكن خلافاً عقدياً؛ لأنه قرر بعد ذلك أن أول خلاف هو الموقف من عثمان رضي الله عنه.

**ثانياً:** يرى أن الخلاف في الموقف من عثمان رضي الله عنه كان أول خلاف عقدي حصل في الأمة؛ لأنه مرتبط بقضية النص على إمامة علي رضي الله عنه.

**ثالثاً:** يرى أن أعظم خلاف حدث في تاريخ الأمة هو خلاف معاوية لعلي، وهذا يبين موقف الزيدية من معاوية، ومن معه؛ حيث يجمع الزيدية على كفر أهل الجمل وصفين.

**رابعاً:** يقرر ابن المرتضى أن الخوارج ظهرت بعد حادثة التحكيم.

**خامساً:** يرى ابن المرتضى أن السبئية ظهرت في آخر عهد علي رضي الله عنه، وهذا التوقيت غير دقيق؛ لأن الثابت تاريخياً أن السبئية ظهرت في أواخر عهد عثمان رضي الله عنه، ثم تظاهروا بتأييد علي، وأظهروا الغلو فيه.

**سادساً:** قرر ابن المرتضى أن مذهب الرافض ظهر في الكوفة، وأنه من صنيع ابن سبأ؛ وذلك من خلال استمالاته لهم إلى القول بسب الصحابة رضي الله عنهم، وقد أصاب في ذلك.

**سابعاً:** قرر ابن المرتضى أن الجبرية ظهرت على يد معاوية وملوك بني مروان، وهذا التقرير يخلو من الأمانة العلمية، ويناقض الواقع التاريخي لظهور القول بالجبر، ووقع فيه ابن المرتضى تحت تأثير الخلاف السياسي، والخلفية الطائفية التي جعلته يقدم المصلحة السياسية لطائفته على التحقيق العلمي؛ لأنه لا علاقة لمعاوية رضي الله عنه بعقيدة الجبرية، وقد اعتمد ابن المرتضى على روايات شيعية، هي محل اتفاق بين فرق الشيعة؛ رغم ركاكة أسانيدها، ووهن منتها.

ثامناً: قرر أن أصل القول بتكليف ما لا يطاق أول من قال به الثنوية، وانتقل إلى المسلمين عبر شخص يقال له: يوسف السهمي.

تاسعاً: يرى أن أصل بدعة التشبيه من دسائس الملاحدة ووضاع الأحاديث، ثم قرر ظهورها في أوساط الرفضة على يد الهشامين.

عاشراً: قرر ظهور الكرامية على يد ابن كرام وارتكاز عقيدتهم على القول بأن الله محلاً للحوادث.

حادي عشر: قرر أن سبب ظهور القول بالإرجاء الاتكاء على بعض الأخبار والقول بظواهر القرآن، وتغليب جانب الطمع والرجاء على جانب الوعيد. وكان دقيقاً في تشخيص أسباب ظهور الإرجاء وبيان أسبابه.

ثاني عشر: في تقريره لظهور المعتزلة عكس الاستدلال، وقلب المسألة رأساً على عقب؛ نصرته لمذهبه الاعتزالي في الأصول؛ حيث اعتبر أن إنكار القول بخلق القرآن هو البدعة، وكان الأصل أن يقرر أن هذا القول المحدث هو سبب ظهور المعتزلة؛ بغض النظر عن تقريره للصواب في هذه المسألة عند من يكون؛ لكنه اعتبر أن الأصل السائد في الأمة كان القول بخلق القرآن، وأن إنكار هذا القول مبتدع محدث. وقد رتب على هذه المسألة ظهور الكلابية، وأساس قولهم إن السور ليست كلام الله، وإن الكلام صفة له. ومما رتبته على هذه المسألة ظهور الأشاعرة، وقولهم: إن القرآن معنى قديم.

ثالث عشر: قرر ظهور القول بإثبات الرؤية مع إنكار التشبيه، وعلل ظهور هذا المذهب لبيان فساد القول بالتشبيه، وهذا التعليل ليس دقيقاً؛ لأن من قال بإثبات الرؤية مع نفي التشبيه لم يكن دافعهم إثبات فساد التشبيه؛ بل تقرير ما دلت عليه النصوص عندهم، وإن كان مما ترتب على ذلك إظهار فساد التشبيه.

رابع عشر: لم يكن حديثه واضحاً عن ظهور المعتزلة؛ ورغم قدم ظهورهم أحر سببه إلى آخر حديثه عن ترتيب ظهور الفرق؛ حيث أشار إلى الخلاف في المنزلة بين المنزلتين، واستعرض الأقوال فيها.

وكان الأصل أن يتقدم الحديث عن هذه المسألة؛ لأن القول بالمنزلة بين المنزلتين أحدثته المعتزلة بعد ظهور الخوارج والروافض؛ أي قبل ظهور بقية الفرق، فكان حقه التقديم.

خامس عشر: وفق ابن المرتضى في تقسيمه للخوارج إلى خمس فرق رئيسية؛ لأن باقي الفرق تفرعت عنها.

سادس عشر: لم يكن موفقاً في تقسيمه للمجبرة، وتسميتهم بالسنية.

سابع عشر: جعل الضرورية من المعتزلة ضمن المجبرة السنية، كما اعتبر من ضمن المجبرة السنية كلاً من: الجهمية، والنجارية والكلابية، والأشعرية، والبكرية والكرامية، وهو تقسيم بعيد عن المنهجية العلمية التي اعتمدها علماء الفرق. والحقيقة أن هذا الخلط سببه موقف ابن المرتضى من فرق الصفاتية، الذين أثبتوا بعض الصفات، وخالفوا المعتزلة في الموقف من الصفات، وفي أفعال العباد، ولعل دافعه في هذا التقسيم نصرته لمذهبه الاعتزالي وتشويه صورة أهل السنة من خلال ربطهم بالفرق الضالة كالجهمية، وهو منهج خاطئ؛ يخلو من الإنصاف، والأمانة العلمية، ويظهر فيه التحامل والتلفيق.

ثامن عشر: جعل أئمة السلف ضمن الحشوية؛ كالإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وابن خزيمة، وأدخل معهم داود الظاهري، والكرابيسي، وهذا منهج الشيعة عموماً في لزم مثبتة الصفات وأئمة السلف بالحشوية.

تاسع عشر: ذكر أصحاب الجمل ولم يذكر من انتسب إليهم، وذكر العامة أصحاب التقليد، ولم يضرب لهم مثلاً أو فرقاً بعينها.

العشرون: أفرد الفرق غير المشهورة، وضرب لها الأمثلة بالأزلية، والصباحية، والزهرية، والسمعية، والوزير ساهية والعثمانية، وهي كما قال غير مشهورة؛ لأن مذهبها لم يشتهر، ولم يكن لهم أتباع، ولا فرق بعينها.

وكان غرضه من إيرادها إكمال العدد الناقص؛ بعد اعتراضه على تقسيم المعتزلة إلى عشرين فرقة، والقول بتقسيمها إلى ثلاثة عشر فرقة؛ فاحتاج إلى استيفاء العدد، فجاء بهذه الفرق.

المبحث الثاني: مصادر ابن المرتضى في دراسة الفرق، ومنهج في عرض عقائدها، والرد على المخالف، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مصادره في دراسة الفرق.

المطلب الثاني: منهجه في عرض عقائد الفرق.

المطلب الثالث: منهجه في الرد على المخالف.

المطلب الأول: مصادره في دراسة الفرق:

مصادر ابن المرتضى في دراسة الفرق محدودة وجُمليّة؛ ومن تلك المصادر:

أولاً: أقوال أبي القاسم البلخي (ت: ٣٢٩هـ): اعتمد عليه في تقسيمه لفرق الأمة إلى ست فرق، وكذلك ثناؤه على العامة المقلدين، وامتناعه لهم، ولسلامة مذهبهم، كما اعتمد تقسيمه للمعتزلة إلى ثلاثة عشر فرقة، وكذلك أورد أقواله في أفعال العباد، وغيرها من مسائل الاعتزال<sup>(٥٨)</sup>.  
ثانياً: الحاكم الجشمي النيسابوري (ت: ٤٩٤هـ): وهو من أهم مصادره؛ فكتاب المنية والأمل، لابن المرتضى ما هو إلا اختصار لكتاب العيون، الذي صنفه الحاكم الجشمي<sup>(٥٩)</sup>، ومما اعتمد فيه على تقديرات الحاكم الجشمي: إدخاله الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، وداود الظاهري، والكرابيسي في عداد الحشوية<sup>(٦٠)</sup>. كما اعتمد عليه كثيراً في تفصيل الحديث عن الخلاف الذي وقع في عهد عثمان رضي الله عنه، وكذلك الحديث عن الفرق، وتفرعاتها في كتاب الملل والنحل<sup>(٦١)</sup>. كما أثبت الطبقتين الأخيرتين من طبقات المعتزلة من كتاب الحاكم الجشمي النيسابوري، وهما: طبقة القاضي عبد الجبار، وطبقة أصحابه<sup>(٦٢)</sup>. وقد حاول ابن المرتضى الجمع بين كلام القاضي عبد الجبار، وبين كلام الحاكم الجشمي، مع شيء من الاختصار والإيجاز<sup>(٦٣)</sup>.

ثالثاً: كتب القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت: ٤١٥هـ): حيث اعتمد عليه اعتماداً شبه كلي عند حديثه عن المعتزلة وطبقاتهم<sup>(٦٤)</sup>.  
رابعاً: الملل والنحل للشهرستاني (ت: ٥٤٨هـ): اعتمد عليه في تفصيل ما انفردت به كل فرقة من فرق المعتزلة عن الأخرى، حيث اعتمد عليه في سبب اعتزال واصل لمجلس الحسن البصري، وتقرير واصل لمسمى الإيمان بخصال الخير؛ فإن اجتمعت سمي المرء مؤمناً، وأن الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر<sup>(٦٥)</sup>. كما اعتمد عليه عند حديثه عن سبب اعتزال واصل بن عطاء لمجلس الحسن البصري، في بواكير ظهور المعتزلة<sup>(٦٦)</sup>.

خامساً: أقوال يحيى بن حمزة العلوي (ت: ٨٤٠هـ):

حيث نقل عنه عند دراسته لحديث الافتراق<sup>(٦٧)</sup>، كما نقل عنه تقسيم المرجئة إلى ست فرق، وأشار إلى أنه لم يذكر أعيانهم، كما نقل عنه تقسيمه للمعتزلة إلى عشرين فرقة إجمالاً، دون تفصيل<sup>(٦٨)</sup>. والنقل عنه قليل لمعاصرتة له.

### المطلب الثاني: منهجه في عرض عقائد الفرق:

عند استقراء منهج ابن المرتضى في عرض عقائد الفرق نلاحظ الآتي:

أولاً: يعتمد ابن المرتضى في عرضه لعقائد الفرق على ذكر أقوال من سبقه، كالحاكم الجشمي، وأبي القاسم البلخي، والمعاصرين له كيحيى بن حمزة، ثم بعد ذلك يعقب بالموافقة والتأييد، أو يكتفي بالعرض فقط، أو يقوم بالترجيح، وإبداء رأيه الذي قد يخالف به من سبقه أحياناً<sup>(٦٩)</sup>.  
ثانياً: يركز في عرضه لعقائد أصول الفرق على ما يجمع الفرق المتفرعة من كل أصل، ثم عند ذكره لفروع كل فرقة يركز على ما انفردوا به من العقائد، وقد ظهر ذلك جلياً عند عرضه لغالب الفرق<sup>(٧٠)</sup>.

ثالثاً: في تسميته للفرق: في الأغلب ينسب الفرقة إلى مؤسسها، وقليلاً ما ينسب الفرقة إلى عقيدتها التي انفردت بها، أو اشتهرت بها، وأحياناً يذكر سبب التسمية، وربما عرّج على ذكر أشهر رموزها وأعلامها<sup>(٧١)</sup>.

رابعاً: يكتفي بعرض عقائد الفرق دون ذكر أدلتها؛ باستثناء عرضه لبعض الآراء؛ كالقول إن الزيدية هم الفرقة الناجية، فقد حاول عرض الأدلة العقلية والنقلية على ذلك.

خامساً: أفرد صنفين من الفرق وهم: أصحاب الجمل والفرق غير المشهورة، وهو تقسيم سبقه إليه أئمة المعتزلة؛ وذكرهم بعقيدتهم<sup>(٧٢)</sup> ولعل الذي ألجأه إلى ذلك سعيه لتحصيل العدد الوارد في الحديث.

سادساً: عند ذكره لعقائد المعتزلة فصل القول، وذكر أدلتهم على عقائدهم، وعرض ما أجمعوا عليه، وتناول طبقاتهم بشيء من الإسهاب، وحاول ربط الاعتزال بالعصر النبوي، وبعصر الصحابة؛ من خلال اعتبار أولى طبقات المعتزلة: الخلفاء الأربعة، ثم تناول الأقوال في عدد فرقهم، ثم رجح في المسألة<sup>(٧٣)</sup>.

سابعاً: عند ترجيحه لبعض المسائل المهمة فصل القول في ذكر الأدلة، كما فعل ذلك عند ترجيحه القول إن الزيدية هي الفرقة الناجية، وحاول أن يسوق الأدلة العقلية والشرعية على ذلك<sup>(٧٤)</sup>.

ثامناً: في منهج الاستدلال يقدم الدليل العقلي على الدليل الشرعي في الذكر، والاستشهاد، وقوة الاستدلال.

تاسعاً: يستدل بالأحاديث بمختلف مشاربها، فتظهر في أدلته الأحاديث الصحيحة من كتب السنة كالبخاري ومسلم، وله فيهما إجازة، وبالمقابل تظهر بجلاء الأحاديث الضعيفة، والموضوعة، ذات البعد العقدي الشيعي؛ كاستشهاده ببعض الأحاديث الموضوعة عند عرضه للأدلة على

أن الزيدية هم الفرقة الناجية ومنها: «أهل بيتي كسفينة نوح»<sup>(٧٥)</sup> (٧٦)، ومنها: ما رواه عن رسول الله في إحدى غزواته أنه قال: «من خرج إلى هذا المشرك فقتله فله على الله الجنة والإمامة من بعدي، فقام علي عليه السلام فقتله»<sup>(٧٧)</sup>.

عاشراً: في كتابه القلائد اختلفت طريقة عرضه لآراء الفرق؛ حيث يركز على المسألة أو الباب الذي سيتناوله من أبواب العقيدة، ثم يعرض أقوال الفرق ورموزها فيه، وأحياناً يتدخل بعد كل قول، وأحياناً يعرض الأقوال ثم يبدي رأيه فيها ويرجح أحدها أو غيرها، وغالباً ما يبرز خلاف طوائف المعتزلة، وخلاف رموزهم أكثر من غيرهم.

### المطلب الثالث: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عنده، والرد على المخالف:

يقوم منهجه في تقرير العقائد والرد على المخالف على الآتي:

أولاً: تقديم الدليل العقلي: تبعاً لمنهجه الاعتزالي في تقديم العقل على النقل، كاستدلاله على تقرير التوحيد بدليل الأعراض وحوادث الأجسام، وهو منهج درج عليه المتكلمون من غالب الفرق في تقرير التوحيد، وكذلك سلك ذات المنهج في تقرير مسائل العدل، والقدر، والنبوات<sup>(٧٨)</sup>.  
ثانياً: سلك طريقة الحوار والنقاش على النمط الأفلاطوني: الذي يقوم على الحوار والنقاش باستعراض الآراء المختلفة في المسألة، ثم الرد عليها معتمداً على الإقناع المنطقي، والاستشهاد الشرعي، مع تأويل الشرع بما يتفق ومذهبه العقدي، كما فعل في تفسير الآيات التي تثبت الرؤية<sup>(٧٩)</sup>.

ثالثاً: الاستدلال بعموميات الأدلة على قضايا عقدية تفصيلية: كاستدلاله على أصل العدل عند المعتزلة بعموميات هي محل اتفاق بين المسلمين، والاستدلال على صحة الإمامة في علي والحسين، وغيرهما من المسائل<sup>(٨٠)</sup>.

رابعاً: الاستدلال بالحديث النبوي: وفيه يستدل بكتب السنة كالصحيحين وغيرهما على تقرير العقائد التي يخالف فيها أهل السنة، وينصر مذهب الزيدية والمعتزلة، كما تحضر الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ ذات البعد العقدي الشيعي في استدلاله، فهو يورد كتب السنة على سبيل الحجاج؛ لا على سبيل التوثيق والاستدلال؛ لأنه يشكك في الصحيحين رغم إجازته فيهما.

### خامساً: الاستدلال باللغة:

حيث يعتمد منهجه على تقديم دلالة اللغة على الدلالة الشرعية؛ كما هو الحال في استدلاله على أن الصفة عين الموصوف<sup>(٨١)</sup>.  
**المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في منهجه في دراسة الفرق، وتقييمه، وفيه مطلبان:**

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في تكوين منهجه في دراسة الفرق.

المطلب الثاني: تقييم منهجه.

### المطلب الأول: العوامل المؤثرة في منهجه في دراسة الفرق:

ثمة عوامل ساهمت في تشكيل منهج ابن المرتضى في دراسة الفرق، وأثرت في صياغة آرائه وترجيحاته، وأبرزها ثلاثة عوامل هي: التشيع، والاعتزال، وعلم الكلام.

**العامل الأول: التشيع:** ساهم التشيع في صياغة آراء ابن المرتضى وقناعاته؛ وقد ظهر ذلك جلياً عند حديثه عن الفرقة الناجية، وترجيحه القول بحصرها في الزيدية، وهو قول لم يسبق إليه في علم الفرق. كما ظهر التشيع عند مناقشته لأحداث السقيفة، وما دار فيها من شورى؛ حيث اعتبر تلك الشورى أول خلاف بين المسلمين بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٨٢)</sup>.

**ومن ملامح التشيع عنده:** اعتقاده النص على علي رضي الله عنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم؛ وعلى الحسن والحسين، والقول بحصر الإمامة في البطنين<sup>(٨٣)</sup>. وقد ظهر ذلك جلياً عند تعليقه على الحوار الذي دار بين العباس وبين علي رضي الله عنهما، في مرض النبي صلى الله عليه وسلم، كما في الحديث الذي رواه ابن عباس عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «خرج من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجعه الذي توفي فيه، فقال الناس: يا أبا الحسن، كيف أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: أصبح بحمد الله بارئاً، فأخذ بيده عباس بن عبد المطلب، فقال له: أنت والله بعد ثلاثٍ عبد العصا، وإنني والله لأرى رسول الله صلى الله عليه وسلم سوف يتوفى من وجعه هذا؛ إنني لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت، اذهب بنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلنسأله فيمن هذا الأمر؟ إن كان فينا علمنا ذلك، وإن كان في غيرنا علمناه، فأوصى بنا، فقال علي: إنا والله لئن سألناها رسول الله صلى الله عليه وسلم فمغنناها لا يعطيناها الناس بعده، وإنني والله لا أسألها رسول الله صلى الله عليه وسلم»<sup>(٨٤)</sup>. كما ظهر تشيعه في تقديمه لعلي رضي الله عنه، عند عرضه لسيرة العشرة المبشرين بالجنة، فنكره قبل أبي بكر رضي الله عنه<sup>(٨٥)</sup>. يقول ابن المرتضى: «وهذا الخبر مما روي من طرق

الزهري، وكان له خدمة مع هشام بن عبد الملك، وغيره من بني أمية؛ حتى روي أنه ممن تولى حراسة خشبة زيد بن علي عليهما السلام، حين صلبه هشام، فلا يقوى على معارضة الأدلة الدالة على أن علياً هو المنصوص عليه<sup>(٨٦)</sup>. وظهر التشيع في موقفه من معاوية رضي الله عنه، وربط عقيدة الجبرية به، والقول بفسقه، وفسق من خالف علياً<sup>(٨٧)</sup>.

**ومن مظاهر تشيعه:** قوله بعصمة علي، والحسن، والحسين، وفاطمة رضي الله عنهم<sup>(٨٨)</sup>. ومن باب الإنصاف فلم يكن تشيع ابن المرتضى رافضياً خالصاً، فهو يترضى على أبي بكر وعمر<sup>(٨٩)</sup> وعائشة رضي الله عنهم أجمعين، والذي يقرأ كتابه المخطوط المعروف بـ (بواقيت السير في شرح الجواهر والدرر) يلحظ ذلك جلياً؛ ولأجل ذلك لم يحظ كتابه هذا بالطباعة كغيره من مؤلفاته؛ لأنه لا يتماشى مع عقائد الزيدية الجارودية السائدة في بلاد اليمن؛ بل حاول بعضهم طمس بعض الألفاظ التي تدل على مناقب أبي بكر رضي الله عنه، ومثال ذلك: ما وجدته من طمس متعمد لاسم أبي بكر رضي الله عنه، الذي ذكره ابن المرتضى في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «انظروا إلى هذه الأبواب اللامطة في المسجد فسوها إلا باب أبي بكر... الحديث»<sup>(٩٠)</sup>. فقد وجدت في المخطوط طمساً متعمداً لاسم أبي بكر رضي الله عنه؛ لأن الزيدية كغيرها من فرق الشيعة تعتقد أن الباب الذي لم يأمر بسده صلى الله عليه وسلم هو باب علي، وهو من المغالطات التي يحاول الشيعة ترويجها في فضائل لم تثبت لعلي رضي الله عنه. كما وجدت بعض عبارات اللعن لهشام بن عبد الملك مدرجة فوق اسمه بخط مختلف عن خط المخطوطة الأصلية؛ وهذا كثير في تراث الزيدية<sup>(٩١)</sup>. ومن جوانب بعده عن الرفض الزيدي والاثني عشري: تصحيحه لقضاء أبي بكر في أرض فدك<sup>(٩٢)</sup>.

**العامل الثاني: الاعتزال:** وبما أن ابن المرتضى كان على مذهب المعتزلة في الأصول، فقد ظهر تأثير الاعتزال عند تقريره لعقائد المعتزلة، وتركيزه على عرض آراء فرقها، واعتباره المعتزلة في عداد الفرقة الناجية مع الزيدية؛ على اعتبار القول بالعدل والتوحيد الجامع بينهما. كما ظهر تأثير عامل الاعتزال عند إسهابه في عرض فرقة المعتزلة؛ حيث أفرد لها باباً كاملاً، تحدث فيه بالتفصيل، بخلاف حديثه عن باقي الفرق<sup>(٩٣)</sup>. كما ظهر تأثير الاعتزال عند عرضه لقضايا الخلاف العقدي؛ حيث يبدأ بعرض عقائد المعتزلة، وأقوال فرقهم، وآراء أئمتهم، ولا يخرج في ترجيحه عن مذهب اعتزالي<sup>(٩٤)</sup>.

**العامل الثالث: علم الكلام:** من العوامل المؤثرة عليه في دراسته للفرق: علم الكلام، الذي تشربه في بواكير طلبه للعلم على يد أخيه الهادي بن إبراهيم الوزير، كما درسه على يد شيخه القاضي بن محمد المذحجي، حيث درس: الخلاصة، وكتاب الغياصة، الذي حفظه عن ظهر قلب<sup>(٩٥)</sup>. ولا شك أن هذا التشرب بعلم الكلام إلى حد الحفظ النصي لكتبه قد أثر في تكوين شخصيته العلمية عموماً، وفي دراسته للفرق على وجه الخصوص؛ حيث تجلى ذلك في عرضه لعقائد الفرق عامة، ولعقيدته المعتزلية على وجه الخصوص، وعند رده على المخالف بطريقة كلامية جلية. ومما يبرز تأثير علم الكلام في تكوين شخصيته العلمية وصياغة منهجه: ما ابتدأ به كتابه القلائد في العقائد عند تقريره للتوحيد، واستدلاله عليه بحدوث العالم؛ حيث سلك مسلك المتكلمين في تقرير التوحيد بدليل الأعراض وحدوث الأجسام<sup>(٩٦)</sup>.

### المطلب الثاني: تقييم منهجه:

من المآخذ التي شابت منهج ابن المرتضى في دراسة الفرق والرد على المخالف ما يأتي:  
أولاً: **نقمته على أهل الحديث:** وقد ظهر ذلك جلياً عند نقله لكلام الهادي الرسي في الصحيحين، وتأييده له في الحط من قيمتهما العلمية، وصحة ما فيهما من أحاديث؛ رغم تلقي الأمة لهما بالقبول. كما حاول وصف المحدثين بالحشوية أحياناً، وبالمجبرة أحياناً أخرى، وبالمجسة، وبغيرها من الألقاب التي تحط من قدر أهل الحديث.

ثانياً: **ثانياً: نقله للأحاديث الموضوعية في سياق الاستدلال على تقرير مسائل العقيدة:** رغم رواية ابن المرتضى للصحيحين وكتب السنة المعتمدة؛ إلا أن كتبه جاءت مليئة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، كعادة قومه من الزيدية، ومن الشواهد على ذلك: استدلاله بالحديث الموضوع: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» أورده في مناقب علي رضي الله عنه<sup>(٩٧)</sup>. ومن الأحاديث الموضوعية التي أوردها على سبيل الاستدلال برويه عن ابن مسعود: «أمر علي بقتال الناكثين، والقاسطين، والمارقين»<sup>(٩٨)</sup> ويقصد بالناكثين: طلحة والزبير رضي الله عنهما، والقاسطين: معاوية وأصحابه، والمارقين يقصد بهم الخوارج<sup>(٩٩)</sup>. ومنها أيضاً ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال - عند حديثه عن الفرق - : «أبرها، وأقها، والفئة المعتزلة»<sup>(١٠٠)</sup>، ومن التناقض الذي وقع فيه: استدلاله بالأحاديث الضعيفة والموضوعة لنصرة مذهبه، ورده لخبر الأحاد، وعدم الاستدلال به في العقائد؛ بحجة أن العقائد لا تقبل إلا باليقين، وحديث الأحاد لا يفيد اليقين<sup>(١٠١)</sup>.

ثالثاً: **عدم قبوله خبر كفار التأويل، وادعاؤه الإجماع في ذلك:**

وقد جعل ذلك ذريعة لرد روايات أهل السنة، الذين يعتقد أنهم كفار تأويل؛ لقولهم إن الله يخلق أفعال العباد، ولازمه اتهام الله بالظلم، ثم زعم أنه إذا ثبت كفرهم لزمتم أحكامه، فإن نطقوا بالشهادتين بعد ذلك فهم مرتدون، ويقتلون حداً<sup>(١٠٣)</sup>.

ورغم ما شاب منهجه من أخطاء؛ إلا أن له من المحاسن ما ينبغي الإشارة إليها؛ من باب الإنصاف والعدل، ومنهجية البحث العلمي التي التزمها، ومن تلك المحاسن:

أولاً: رغم زيديته إلا أنه لا يطعن في الخلفاء الراشدين، ويستدل بإجماعهم، ويعرض آراءهم.

ثانياً: سلامة موقفه من فرق الشيعة الأخرى كالاتى عشرية والباطنية.

ثالثاً: انتقاده للمعتزلة في أكثر من موضع، ومن ذلك تصريحه عن المعتزلة بقوله: "إن المعتزلة وإن أجمعت على العدل والتوحيد والقول بإمامة زيد وقع من بعضهم اعتقادات أخر تقتضي الهلكة؛ كقول أبي الهذيل في أهل الجنة<sup>(١٠٤)</sup>.

الخاتمة: وتحتوي على أهم النتائج والتوصيات:

### أولاً: الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يحسن الوقوف على أهم النتائج التي يمكن الخروج بها، وأبرزها:

(٨) تنوع التراث العلمي والرصيد المعرفي لابن المرتضى أكسب تراثه أهمية لدى الباحثين في علم الفرق.

(٩) أثر مذهب الفقهي والعقدي على ترجيحاته واختياراته العقديّة، ومناقشته لآراء الفرق الإسلامية.

(١٠) يعتقد ابن المرتضى صحة حديث الافتراق مع بعض المآخذ التي لم يصرح بها.

(١١) قسم أصول الفرق إلى ثمانية أصول هي: الخوارج، وعددها عشرون فرقة، والروافض، وعددها عشرون فرقة، والمعتزلة، وعددها ثلاثة عشر فرقة، والمرجئة، وعددها ست فرق، والمجبرة، وعددها ست فرق أيضاً، والباطنية، والزيدية، وفرق غير مشهورة، وعددها سبع فرق.

(١٢) بلغ عدد الفرق المتفرعة من أصولها بحسب تقسيمه: خمسة وسبعين فرقة؛ متجاوزاً العدد الوارد في الحديث؛ رغم حرصه على العمل به.

(١٣) أخطأ ابن المرتضى في اعتباره فرقة الزيدية هي الفرقة الناجية، وتحامل في عرض الأدلة على ذلك.

(١٤) اضطرب منهجه كثيراً في تقسيم فرقتي المرجئة والمجبرة، وداخل بينهما، وأدخل فيهما ما ليس منهما.

(١٥) تحامل ابن المرتضى على أئمة أهل السنة كالإمام أحمد، وابن خزيمة، وغيرهما؛ حيث جعلهما في عداد المرجئة، والمجسمة، والمشبهة.

(١٦) وفق في تقسيمه لفرق الخوارج، والروافض، والمعتزلة.

(١٧) سلم موقفه من الرفض الخالص؛ حيث ترضى عن الخلفاء الراشدين، وصوب موقف أبي بكر من أرض فدك.

(١٨) وان موقفه من الباطنية، والحلولية، والخوارج موافقاً لموقف لأهل السنة.

(١٩) اعتمد في مصادره على كل من: أبي القاسم البلخي، والحاكم الجشمي، والقاضي عبد الجبار، والشهرستاني، ويحيى بن حمزة العلوي.

(٢٠) غلب على منهجه في عرض عقائد الفرق العرض الإجمالي الذي يخلو من الأدلة في كثير من المواطن.

(٢١) اعتمد منهجه في تقرير عقائد الفرق والرد عليها على: الدليل العقلي وفق المنهج الأفلاطوني في الحوار والنقاش.

(٢٢) من المآخذ على منه: استدلاله بالعموميات على القضايا العقديّة التفصيلية ورده لأحاديث الأحاد مع استشاده بالأحاديث الضعيفة والموضوعة أضعف منهجه.

(٢٣) ساهم التشيع، والاعتزال، وعلم الكلام في تشكيل ملامح منهجه في دراسة الفرق.

(٢٤) سلم منهجه من الرفض الخالص، فلم يطعن في الخلفاء الراشدين، وصوب قضاء أبي بكر رضي الله عنه في أرض فدك.

(٢٥) يعتقد فسق معاوية، وطلحة، والزبير، وكل من قاتل علياً رضي الله عن الصحابة أجمعين.

### ثانياً: التوصيات:

(١) أوصي الباحثين بمضاعفة الجهود في تحقيق تراث أحمد بن يحيى المرتضى الذي تعرض للإهمال المتعمد بسبب سلامة موقفه من الخلفاء الراشدين.

(٢) الاهتمام بالدراسات التي تعنى بأثر المذهب العقدي على ترجيحات العلماء؛ سواء في جانب الترجيحات الفقهيّة، أو التفسيرية، أو الأصولية، أو النحوية.

#### فهرس المصادر والمراجع:

- ١) الاعتصام، لأبي إسحاق الشاطبي، المكتبة النجارية الكبرى، مصر.
- ٢) الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: أبي عبد الله محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٣) البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، لأحمد بن يحيى المرتضى (ت: ٨٤٠هـ)، وولييه: جواهر الأخبار والآثار المستخرجة من لجة البحر الزخار، لمحمد بن يحيى بهران (ت: ٩٥٧هـ)، تعليق: عبد الله بن عبد الكريم الجرافي، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ط١، ١٩٤٧م.
- ٤) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت.
- ٥) البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، لأبي الفضل السكسكي، مكتبة المنار، الأردن، ط٢، ١٩٦٦م - ١٤١٧هـ.
- ٦) بلوغ المرام في شرح مسك الختام فيمن تولى مُلك اليمن مِنْ مَلِكٍ وإمام، للقاضي حسين بن أحمد العرشي، تحقيق: الأب أنستاس ماري الكرمل، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- ٧) تاريخ اليمن المسمى (فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن)، لعبد الواسع بن يحيى الواسعي اليماني، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ١٣٤٦هـ.
- ٨) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، لأبي المظفر طاهر بن محمد الاسفراييني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، لبنان، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م.
- ٩) تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن، لعبد الرحمن الأهدل اليمني (ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو تليس إبليس، لأبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق: السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١٠) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، دار المعارف، الرياض، ط١،
- ١٣) سمط النجوم العوالي، لعبد الملك بن حسين الشافعي العاصمي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود.
- ١٤) طبقات الزيدية الكبرى (بلوغ المراد في معرفة الإسناد) القسم الثالث (أ-ع)، لإبراهيم بن القاسم (ت: ١١٥٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عباس الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، عمان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ١٥) طبقات المعتزلة، لأحمد بن يحيى المرتضى، عنيت بتحقيقه: مؤسسة ديفلد - فلزر، تحقيق: هلموت ريتز، ألبرت ديتريش، بيروت، ١٣٨٠هـ.
- ١٦) عقائد الثلاث والسبعين فرقة، لأبي محمد اليميني، تحقيق ودراسة: محمد بن عبد الله زربان الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ودار العلوم والحكم، القاهرة، ط٢، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- ١٧) العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية، لعلي بن الحسن الخزرجي (ت: ٨١٢هـ)، عنى بتصحيحه وتنقيحه الشيخ: محمد بسيوني عسل، دار صادر، بيروت، مطبعة الهلال بالفضالة، مصر، ١٣٣٢هـ - ١٩١٤م.
- ١٨) غاية الأمان في أخبار القطر اليماني، ليحيى بن الحسين بن القاسم (ت: ١١٠٠هـ)، تحقيق وتقديم: سعيد عبد الفتاح عاشور، ومحمد مصطفى زيادة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- ١٩) فرق الشيعة، للحسن بن موسى النوبختي، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٢٠) الفرق بين الفرق، لعبد القاهر البغدادي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.
- ٢١) الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم الظاهري، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- (٢٢) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، لأبي القاسم البلخي (ت: ٣١٩هـ)، والقاضي عبد الجبار الهمداني (ت: ٤١٥هـ)، والحاكم الجشمي (ت: ٤٩٤هـ)، تحقيق: فؤاد سيد، الدار التونسية للنشر، بدون بيانات.
- (٢٣) القلائد في تصحيح العقائد، لأحمد بن يحيى المرتضى (ت: ٨٤٠هـ)، (كتاب الإمامة). حققه وقدم له وأعدّه: ألبير نصري نادر، دار المشرق.
- (٢٤) القلائد في تصحيح العقائد، لأحمد بن يحيى المرتضى (ت: ٨٤٠هـ)، (كتاب التحقيق في الإكفار والتفسيق). حققه وقدم له وأعدّه: ألبير نصري نادر، دار المشرق.
- (٢٥) القلائد في تصحيح العقائد، لأحمد بن يحيى المرتضى (ت: ٨٤٠هـ)، (كتاب العدل). حققه وقدم له وأعدّه: ألبير نصري نادر، دار المشرق.
- (٢٦) القلائد في تصحيح العقائد، لأحمد بن يحيى المرتضى (ت: ٨٤٠هـ)، (كتاب الملل والنحل) باب: ذكر المعتزلة وطبقاتهم). حققه وقدم له وأعدّه: ألبير نصري نادر، دار المشرق.
- (٢٧) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى القسطنطيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- (٢٨) اللطائف السننية في أخبار الممالك اليمنية، لمحمد بن إسماعيل الكبسي (ت: ١٣٠٨هـ)، تحقيق: أبي حسان خالد أبا زيد الأدرعي، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- (٢٩) كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، لأحمد عبد الحلیم بن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مكتبة
- (٣٠) المدارس الإسلامية في اليمن، للقاضي إسماعيل بن علي الأكوخ، مكتبة الرسالة، بيروت، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط٢، ١٤٠٦هـ -
- (٣١) مطلع البدر ومجمع البحور في تراجم رجال الزيدية، لابن أبي الرجال (ت: ١٠٩٢هـ)، تحقيق: عبد الرقيب مطهر حجر، تقديم: مجد الدين المؤيدي، مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية، صعدة، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- (٣٢) مفاتيح العلوم، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٣٣) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: هلموت ريتز، دار إحياء التراث العربي، بيروت،
- (٣٤) الملل والنحل، لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- (٣٥) منهاج الوصول إلى معاني معيار العقول في علم الأصول، لأحمد بن يحيى المرتضى (ت: ٨٤٠هـ)، علق عليه وخرج شواهد وآياته ونظم أبوابه وفهارسه: محمود سعد، مؤسسة الإخلاص للطباعة والنشر، بنها، مصر، ٢٠٠٦م.
- (٣٦) المنية والأمل في شرح الملل والنحل، لأحمد بن يحيى المرتضى، اعتنى بتصحيحه: توما آر نلد، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد،
- (٣٧) المواقف في علم الكلام، لعرض الدين الإيجي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- (٣٨) نيل الوطر من تراجم علماء اليمن في القرن الثالث عشر من هجرة سيد البشر، لمحمد بن محمد يحيى زيارة، المطبعة السلفية ومكتبتها،
- (٣٩) يواقيت السير في شرح الجواهر والدرر من سيرة سيد البشر وأصحابه العشرة الغرر، وعترته المنتجبين الزهر، لأحمد بن يحيى المرتضى، (مخطوط).

### هوامش البحث

- (١) تاريخ اليمن المسمى (فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن)، لعبد الواسع الواسعي، ص ٤٠.
- (٢) سمط النجوم العوالي، لعبد الملك الشافعي، ١٩٤/٤، واللطائف السننية في أخبار الممالك اليمنية، لمحمد بن إسماعيل الكبسي، ص ١٦٠، وما بعدها.
- (٣) غاية الأمان في أخبار القطر اليمني، ليحيى بن الحسين بن القاسم، ص ٥٥٣.
- (٤) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، ١٢٢/١.



- (٥) غاية الأمانى في أخبار القطر اليماني، ليحيى بن الحسين بن القاسم، ص ٥٧٠.
- (٦) بلوغ المرام في شرح مسك الختام فيمن تولى مُلك اليمَن مِنْ مَلِكٍ وإمام، للقاضي حسين بن أحمد العرشي، ص ٥٣.
- (٧) انظر: بلوغ المرام في شرح مسك الختام فيمن تولى مُلك اليمَن مِنْ مَلِكٍ وإمام، للقاضي حسين بن أحمد العرشي، ص ٥٣.
- (٨) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى القسطنطيني، ١٨٢١/٢.
- (٩) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى القسطنطيني، ١٣٥٤/٢.
- (١٠) انظر: بلوغ المرام في شرح مسك الختام، للقاضي حسين بن أحمد العرشي، ص ٥٣، واللطائف السننية في أخبار الممالك اليمينية، لمحمد بن إسماعيل الكبيسي، ص ١٦٠، وما بعدها.
- (١١) انظر تفاصيل حكمهم في: العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية، لعلي بن الحسن الخزرجي، ١٢٤/٢، وما بعدها.
- (١٢) انظر: طبقات الزيدية الكبرى، ويسمى: بلوغ المراد إلى معرفة الإسناد، (القسم الثالث)، لإبراهيم بن القاسم، ٧٨٠/٢.
- (١٣) انظر: تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمَن، لعبد الرحمن الأهدل اليميني، ٥٨٤/١.
- (١٤) انظر: غاية الأمانى في أخبار القطر اليماني، ليحيى بن الحسين بن القاسم، ص ٥٤٣، ٥٦١، وما بعدها.
- (١٥) انظر: اللطائف السننية في أخبار الممالك اليمينية، لمحمد بن إسماعيل الكبيسي، ص ١٦٤، بتصرف.
- (١٦) انظر: غاية الأمانى في أخبار القطر اليماني، ليحيى بن الحسين بن القاسم، ص ٥٣٩.
- (١٧) مطلع البدور ومجمع البحور في تراجم رجال الزيدية، لابن أبي الرجال، ١٤٧/٤.
- (١٨) المدارس الإسلامية في اليمَن، للقاضي إسماعيل بن علي الأكوغ، ص ١٣.
- (١٩) هو: محمد بن صالح بن هادي السماوي الصنعاني، المعروف بابن حريوة، كان رافضياً يطعن في صحابة النبي صلى الله عليه وسلم ، ويرى طريقة الفلاسفة الإشرافيين، ويقول بالوحدة، أمر المهدي عبد الله، بحبسه، ثم نفي إلى جزيرة كمران، ثم حبس في الحديدية، ثم أمر بقتله بعد أن استقتى علماء عصره في أمره عام ١٢٤١هـ. [إنيل الوطر من تراجم علماء اليمَن في القرن الثالث عشر من هجرة سيد البشر، لمحمد بن محمد يحيى زيارة، ٢٧٤/٢، وما بعدها].
- (٢٠) انظر: اللطائف السننية في أخبار الممالك اليمينية، لمحمد بن إسماعيل الكبيسي (ت: ١٣٠٨هـ)، ص ١٦٤، بتصرف.
- (٢١) انظر: منهاج الوصول إلى معاني معيار العقول في علم الأصول، لأحمد بن يحيى المرتضى (ت: ٨٤٠هـ)، ص ٥٩٩.
- (٢٢) انظر: يواقيت السير في شرح الجواهر والدرر من سيرة سيد البشر وأصحابه العشرة الغرر، وعترته المنتجبين الزُّهر، لأحمد بن يحيى المرتضى، (مخطوط)، رقم اللوح (١٢٩)، وما بعده.
- (٢٣) انظر: مقدمة البحر الزخار، لأحمد بن يحيى المرتضى (كتاب الإمامة)، ص ٨٦، ٩٥.
- (٢٤) كبعض مسائل الإمامة والنص.
- (٢٥) ككتاب المنية والأمل، وكتاب: القلائد في تصحيح العقائد، وكتاب علم اللطيف، وغيرها.
- (٢٦) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٤٥.
- (٢٧) مقدمة البحر الزخار (كتاب الملل والنحل)، ص ٥٠.
- (٢٨) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٤٥.
- (٢٩) الملل والنحل، للشهرستاني، ١٤/١.
- (٣٠) كالنوبختي، وأبي محمد اليميني، والسكسكي، وغيرهم؛ حيث اعتبروا أصول الفرق أربعاً، وهي: الخوارج والمرجئة. [انظر: فرق الشيعة، للحسن بن موسى النوبختي، ص ١٧، وعقائد الثلاث والسبعين فرقة، لأبي محمد اليميني، ٥٦/١، والبرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، لأبي الفضل السكسكي، ص ١٧، ٣٣، ٤٩، ٦٥].
- (٣١) كابن حزم الظاهري؛ حيث حصر أصول الفرق في: الخوارج، والمعتزلة، والشيعة، والمرجئة، وأهل السنة. [انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم الظاهري، ٨٨/٢].
- (٣٢) كابن الجوزي؛ الذي حصرها بالحرورية، والقدرية، والجهمية، والمرجئة والرافضة، والجبرية. [انظر: تلبيس إبليس، لأبي الفرج ابن الجوزي، ص ٢٨].

- (٣٣) كالخوارزمي، الذي حصرها في: المعتزلة، والخوارج، وأصحاب الحديث، والمجبرة، والمشبهة، والمرجئة، والشيعة. [انظر: مفاتيح العلوم، لأبي عبد الله محمد الخوارزمي، ص ١٨].
- (٣٤) كالإيجي والشاطبي، اللذان حصرهما في: المعتزلة، والشيعة، والخوارج، والمرجئة، والنجارية، والجبرية، والمشبهة، والناجية. [انظر: المواقف في علم الكلام، لعضد الدين الإيجي، ٦٤٩/٣، والاعتصام، لأبي إسحاق الشاطبي، ٢/٢٠٦].
- (٣٥) كأبي الحسن الأشعري، الذي نص على تقسيمها إلى عشر فرق، وعندما حصرها عد أحد عشر فرقة، وهي: الشيعة، والخوارج، والمرجئة، والمعتزلة، والجهمية، والضرارية، والحسينية، والبكرية، والعامّة، وأصحاب الحديث، والكلابية. [انظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري، ص ٥].
- (٣٦) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٤٣.
- (٣٧) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٥٦، وما بعدها.
- (٣٨) مقدمة البحر الزخار (كتاب الملل والنحل)، ص ٤٢.
- (٣٩) الفرق بين الفرق، لعبد القاهر البغدادي، ص ٥٤.
- (٤٠) انظر: التبصير في الدين، لأبي المظفر الاسفراييني، ص ٤٥.
- (٤١) المواقف في علم الكلام، لعضد الدين الإيجي، ٣/٧٠٤.
- (٤٢) هو: أبو سعد المحسن بن محمد بن كرامة البيهقي المشهور بالحاكم الجشمي، كان حنفيًا، ثم انتقل إلى مذهب الزيدية، ويعد من شيوخ الزمخشري، من مصنفاته: الإمامة على مذهب الزيدية، والعيون وشرحه، توفي عام ٥٤٥هـ. [انظر: مطلع البدر، لابن أبي الرجال، ٤/٤٠٤].
- (٤٣) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٦٠.
- (٤٤) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٥٩.
- (٤٥) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٦٠.
- (٤٦) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٤٨.
- (٤٧) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٥٠.
- (٤٨) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٤٧.
- (٤٩) انظر: القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٦١، وما بعدها.
- (٥٠) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٥٠.
- (٥١) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٤٦.
- (٥٢) مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ٨/٤٥٨.
- (٥٣) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٤٦.
- (٥٤) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٤٩.
- (٥٥) مقدمة البحر الزخار (كتاب التحقيق في الإكفار والتسويق)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٨٨، ٨٩.
- (٥٦) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٥٠.
- (٥٧) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٥٠.
- (٥٨) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٤٥، ٥٠، ٦٠، ٩٧.
- (٥٩) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٤٥.
- (٦٠) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٥٠.
- (٦١) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٤٥، ٥٠، وما بعدها.
- (٦٢) انظر: طبقات المعتزلة، لأحمد بن يحيى المرتضى، عنيت بتحقيقه: مؤسسة ديفلد - فلزر، تحقيق: هلموت ريتز، ألبرت ديتريش، بيروت، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م ص ١١١.

- (٦٣) انظر: مقدمة كتاب: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، لأبي القاسم البلخي (ت: ٣١٩هـ)، والقاضي عبد الجبار الهمداني (ت: ٤١٥هـ)، والحاكم الجشمي (ت: ٤٩٤هـ)، تحقيق: فؤاد سيد، دار التونسية للنشر، بدون بيانات، ص ٣٥.
- (٦٤) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٥٣.
- (٦٥) انظر: المنية والأمل، باب ذكر المعتزلة، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٣.
- (٦٦) انظر: طبقات المعتزلة، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ١٢.
- (٦٧) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٤٥.
- (٦٨) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٥٩، ٦٠.
- (٦٩) البحر الزخار (المقدمة)، ص ٣٩.
- (٧٠) البحر الزخار (المقدمة)، ص ٤٠، وما بعدها.
- (٧١) البحر الزخار (المقدمة)، ص ٤٢، وما بعدها.
- (٧٢) البحر الزخار (المقدمة)، ص ٤٣.
- (٧٣) انظر: المنية والأمل في شرح الملل والنحل، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٧، وما بعدها.
- (٧٤) القلائد في تصحيح العقائد، لابن المرتضى، ص ٦١.
- (٧٥) قال عنه ابن حجر: "منكر أخرجه البزار والطبراني من حديث أبي ذر وابن عباس وأبي سعيد وعبد الله بن الزبير بأسانيد ضعيفة" [الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع، لابن حجر العسقلاني، ٩٨/١].
- (٧٦) القلائد في تصحيح العقائد، لابن المرتضى، ص ٦١.
- (٧٧) انظر: يواقيت السير في شرح الجواهر والدرر (مخطوط)، لأحمد بن يحيى المرتضى (ت: ٨٤٠هـ)، رقم اللوح (١١٦) اللوح الأيسر، رقم السطر (٢٣).
- (٧٨) انظر: كتاب القلائد في تصحيح العقائد، لأحمد بن يحيى المرتضى (ت: ٨٤٠هـ)، ص ٨١.
- (٧٩) مقدمة القلائد في تصحيح العقائد، لابن المرتضى، ص ٧٣ بتصرف.
- (٨٠) انظر: القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الإمامة)، ص ١٣٦، ١٤٤، ١٦٥.
- (٨١) انظر: القلائد في تصحيح العقائد، لابن المرتضى، ص ٨٧، وما بعدها.
- (٨٢) مقدمة البحر الزخار (كتاب الملل والنحل)، ص ٣٩.
- (٨٣) مقدمة البحر الزخار (كتاب الإمامة)، ص ٩١، ٩٣.
- (٨٤) أخرجه البخاري، في صحيحه، من حديث ابن عباس رضي الله عنه، باب: مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته، حديث رقم (٤١٨٢)، ١٦١٥/٤.
- (٨٥) انظر: يواقيت السير في شرح الجواهر والدرر من سيرة سيد البشر وأصحابه العشرة الغرر، وعترته المنتجبين الزهر، (مخطوط)، لأحمد بن يحيى المرتضى، لوح رقم (١١٥)، الجانب الأيمن، السطر رقم (٢٧)، ومقدمة البحر الزخار (كتاب الإمامة)، ص ٩٤.
- (٨٦) انظر: يواقيت السير في شرح الجواهر والدرر (مخطوط)، لأحمد بن يحيى المرتضى، لوح رقم (٥٧)، الجانب الأيمن، السطر رقم (٧).
- (٨٧) انظر: يواقيت السير في شرح الجواهر والدرر (مخطوط)، لأحمد بن يحيى المرتضى، لوح رقم (١٧١)، الجانب الأيسر، السطر رقم (٩)، ٢٨.
- (٨٨) انظر: القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الإمامة)، ص ١٤٦.
- (٨٩) انظر: مقدمة البحر الزخار (كتاب الإمامة)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٩٥.
- (٩٠) انظر: يواقيت السير في شرح الجواهر والدرر (مخطوط)، لأحمد بن يحيى المرتضى، لوح رقم (٥٦)، الجانب الأيسر، السطر رقم (٨).
- (٩١) انظر: يواقيت السير في شرح الجواهر والدرر (مخطوط)، لأحمد بن يحيى المرتضى، لوح رقم (٥٧)، الجانب الأيمن، السطر رقم (٩).
- (٩٢) انظر: مقدمة البحر الزخار (كتاب الإمامة)، ص ٩٤.

- (٩٣) انظر: القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل) باب (ذكر المعتزلة وطبقاتهم)، لأحمد بن يحيى المرتضى (ت: ٨٤٠هـ)، ص ٥٣، وما بعدها.
- (٩٤) انظر: القلائد في تصحيح العقائد (كتاب العدل)، لأحمد بن يحيى المرتضى (ت: ٨٤٠هـ)، ص ١٢٩، وما بعدها.
- (٩٥) طبقات الزيدية الكبرى، لإبراهيم بن القاسم (ت: ١١٥٢هـ)، ٢٢٦/١.
- (٩٦) انظر: كتاب القلائد في تصحيح العقائد، لأحمد بن يحيى المرتضى (ت: ٨٤٠هـ)، ص ٨١.
- (٩٧) انظر: يواقيت السير في شرح الجواهر والدرر (مخطوط)، لأحمد بن يحيى المرتضى، لوح رقم (١١٧)، الجانب الأيمن، السطر رقم (١١).
- (٩٨) انظر: قال الشيخ الألباني: "وتعقبه الذهبي بقوله: "قلت: لم يصح، وساقه الحاكم بإسنادين مختلفين - إلى أبي أيوب - ضعيفين!" قلت: قد بينت أنفاً أن الأول واه جداً، بل موضوع. وهذا قريب منه؛ فإن عتاب بن ثعلبة لا يعرف؛ قال الذهبي في ترجمته من "الميزان": "عداده في التابعين. روى عنه أبو زيد الأحول حديث: قتال الناكثين. والإسناد مظلم، والمتن منكر". وأقره الحافظ في "اللسان"، وسلمة بن الفضل، ومحمد بن حميد؛ كلاهما ضعيف". [انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، للألباني، ٥٥٨/١٠].
- (٩٩) انظر: يواقيت السير في شرح الجواهر والدرر (مخطوط)، لأحمد بن يحيى المرتضى، لوح رقم (١٢٣)، الجانب الأيسر، السطر رقم (٢٧).
- (١٠٠) انظر: الحديث لا أصل له بهذا اللفظ، وهو تحريف من ابن المرتضى لحديث الفرقة الناجية؛ حتى يتمشى مع مذهبه في نصرته الاعتزال.
- (١٠١) القلائد في تصحيح العقائد (كتاب الملل والنحل)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ٥٣.
- (١٠٢) انظر: مقدمة البحر الزخار (منهاج الوصول إلى معيار العقول)، لأحمد بن يحيى المرتضى، ص ١٧٨.
- (١٠٣) انظر: القلائد في تصحيح العقائد (كتاب التحقيق في الإكفار والتفسيق)، ص ١٣٦، ١٣٧.
- (١٠٤) انظر: القلائد في تصحيح العقائد، ص ٧٥.